

بروكسل، 22 شباط 2012

## فريق العمل الأوروبي - الأردني، نتائج الرئيسيين المشاركين

عقد الاجتماع الأول لفريق العمل الأوروبي - الأردني المشترك في 22 فبراير في عمان، برئاسة مشتركة من قبل كل من عون الخصاونة، رئيس الوزراء الأردني، والسيدة كاثرين أشتون، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي / نائب رئيس المفوضية الأوروبية، وبمشاركة وزير الخارجية ناصر جودة، وأعضاء آخرين في الحكومة الأردنية، وأعضاء من البرلمانات الأوروبية والأردنية، والسيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن ممثلين من دول الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

أتاح فريق العمل المناسبة لأن يرسل الاتحاد الأوروبي إشارة قوية لدعم الأردن خلال رحلته التاريخية من أجل تعزيز الحقوق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والفرص الاقتصادية كسمات رئيسية لمجتمعه. يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الأردن في هذا السياق الاقتصادي الصعب لكي يتضافر النمو والتنمية على دعم برنامج الإصلاح السياسي. يهدف اجتماع فريق العمل لتسريع وتعميق العلاقة القوية في إطار خطة العمل المنبثقة عن الوضع المتقدم، وسوف يكون بمثابة حافز لضمان التنسيق الفعال من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالإضافة إلى غيرها من الهيئات الأوروبية والدولية.

سبق اجتماع فريق العمل في يوم 21 شباط جلسات خاصة مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية وممثلي قطاع الأعمال. وإقامة شراكة من أجل الديمقراطية، انضم إلى كبار الممثلين الأردنيين الشركاء الأوروبيين، بما في ذلك أيضا المؤسسات السياسية الأوروبية، لتعزيز الحوار والشروع في تنفيذ برامج في مجال التوعية والقيادة السياسية لدعم التنمية الحزبية وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والمؤسسية. قدم فريق العمل نتائج في الدورة الرسمية المخصصة للحوار السياسي وتنفيذ عملية الإصلاح.

### شراكة أوثق من أي وقت مضى

على مر السنين، عزز الأردن والاتحاد الأوروبي شراكة قوية، وبخاصة في إطار سياسة الجوار والاتحاد من أجل المتوسط. الأردن والاتحاد الأوروبي يشاطران الهدف نفسه المتمثل بتعزيز السلام والاستقرار والازدهار والقيم المشتركة لاحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيدة.

خطا الاتحاد الأوروبي والأردن خطوات كبيرة في بناء شراكة منفتحة تتطلع إلى الخارج، متجذرة في علاقات سياسية تنسجم بالازدهار، وتمسك مشترك بديمقراطية عميقة وتدعيم وتوسيع الروابط التجارية وعلاقات الناس بالناس. إنها شراكة يلعب فيها المجتمع المدني دورا رئيسيا في ضمان قيام مجتمع عادل وشامل. هذا العام، يحتفل الأردن والاتحاد الأوروبي بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الشراكة، وفي تشرين الأول 2010، تحولت علاقتنا إلى مستوى أعلى من خلال شراكة "الوضع المتقدم" وخطة العمل الجديدة بين الاتحاد الأوروبي والأردن المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية.

في سياق الإصلاحات والتحويلات الديمقراطية، فتح الاتحاد الأوروبي فصلا جديدا في تعامله مع المنطقة. يمثل نشاط فريق العمل خطوة إضافية في تطوير علاقة جديدة، تقوم على الالتزام المتبادل لتوثيق التكامل.

توفير مزيد من الدعم للشركاء العاملين في بناء ديمقراطية عميقة ومستدامة هو حجر الزاوية في النهج الجديد الذي حدده الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية سياسة الجوار الأوروبية الجديدة التي اعتمدت في أيار 2011. تستند سياسة الجوار الأوروبية الجديدة على التمايز، والمساءلة المتبادلة والمزيد من الدعم مقابل المزيد من الأداء.

## مسار الإصلاح السياسي في الأردن:

أطلعت الحكومة الأردنية فريق العمل على عملية الإصلاحات السياسية الجارية والجدول الزمني المفصل لتنفيذها، مؤكدة قدرتها على تحويل الهيكل المؤسسي القائم في البلد. بالنسبة للأردن سيكون عام 2012 عام الإنتاج والانجاز. الأردن ملتزم بالسعي نحو تحقيق وثيرة ثابتة من الإصلاحات التي تعتبر حيوية لتعزيز المؤسسات التي تعمل على تعميق الديمقراطية وسيادة القانون. أكد فريق العمل على الحاجة إلى ضمان زيادة المساهمة العامة والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار والاستجابة لتطلعات المواطنين الأردنيين المشروعة في إجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

يشيد الاتحاد الأوروبي بقوة بالقيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين والجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية والبرلمان الأردني. وهو يؤيد الجهود التي بذلت خلال عام 2011، ويشجع على زيادة البناء على هذه الأسس لتحقيق ديمقراطية أقوى. وافق فريق العمل على أن اعتماد التشريعات المتبقية ذو أهمية قصوى. وأكد الاتحاد الأوروبي أنه يقف على استعداد، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين ولا سيما مجلس أوروبا، لتوفير المزيد من الخبرات التقنية، إذا طلب ذلك. ستكون مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد ركائز لبرامج إصلاح مشتركة بخصوص المحكمة الدستورية وقطاع العدل والإدارة العامة والاقتصاد الأوسع نطاقا.

ناقش الجانبان التزام الأردن بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تماما، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

أكد فريق العمل أن محاربة الفساد أمر ضروري لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية، وتعزيز النمو الاقتصادي. في هذا السياق، أطلق الاتحاد الأوروبي والأردن ترتيبات توأمة مع هيئة مكافحة الفساد لتعزيز الشفافية وتقوية آليات تطبيق القانون. وسينى هذا على تعاون واسع يجري حاليا بالفعل في مجال إدارة المالية العامة البالغ الأهمية.

أكد فريق العمل عن رغبته في مواصلة تطوير التبادلات بين البرلمان الأردني والبرلمانات الأوروبية، لا سيما بين الجماعات السياسية، وذلك من خلال لجنة الاتحاد الأوروبي والأردن البرلمانية.

رحب فريق العمل بالعرض الموجز من قبل ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية حول النتائج الرئيسية لمناقشتاتهم. وأكدوا التقدم الذي تحقق بعد تسلم صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم في عام 1999، حيث شهدت الأردن أولى خطواتها نحو الطريق إلى مزيد من الديمقراطية والمزيد من الفرص للمواطنين للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. والجدير بالذكر أن دور المجتمع المدني كان أساسيا في مساعدة البلاد على تنظيم وإجراء انتخابات برلمانية وبلدية في فترات منتظمة. كما نمت أيضا مشاركة المرأة كناخبة وناشطة ومرشحة ومسؤولة منتخبة. لقد ازدادت قدرة منظمات المجتمع المدني الأردنية التي تدافع عن وجود مؤسسات وسياسات حكومية أكثر شفافية وأكثر تمثيلا. وكان دور المجتمع المدني حاسما في تعزيز المرشحات والمشاركة النشطة للشباب.

بناء على هذه الإنجازات، يجب تشجيع دور المجتمع المدني بصورة أكبر لأنه بالغ الأهمية للثقافة السياسية والتقدم في الإصلاحات. لا يزال الأردن يواجه بعض التحديات التي ينبغي التصدي لها. تحقيقا لهذه الغاية، فإن تعزيز المجتمع المدني يشكل عنصرا حاسما من أجل مساعدة الشعب الأردني معالجة أوجه القصور هذه، ودعم المنظمات الشعبية لتعزيز مشاركة المواطنين الأردنيين في الحياة السياسية من أجل ضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي.

## التعاون المعزز من الاتحاد الأوروبي:

اتفق الجانبان على أن الأولوية الاقتصادية الرئيسية في هذه المرحلة هو خلق فرص العمل من خلال تعزيز النمو الشامل. جميع البرامج والمساهمات من مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والقطاع الخاص والشركاء الدوليين ينبغي أن تساهم في تحقيق هذه الغاية. التوظيف يعني تحقيق النمو المستدام ويعني أيضا الشمولية والتماسك الاجتماعي وعلاوة على ذلك الكرامة للمواطنين.

سيطلق الاتحاد الأوروبي والأردن حواراً حول الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية، بما في ذلك مجالات رئيسية مثل جذب الاستثمارات الداخلية، وتعزيز الابتكار وتشجيع إنشاء الشركات وتوسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستولى الأولوية أيضاً لقدر أكبر من الشفافية والمساءلة في فرض الضرائب وإدارة المالية العامة.

رحب الاتحاد الأوروبي بالتزام الأردن بتنفيذ التدابير المتفق عليها في خطة العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية، على أساس أهداف الأردن المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومزيد من الاندماج في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية.

## تسهيل التجارة والاستثمار وخلق فرص العمل:

تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية هو أحد الجوانب الرئيسية لتعميق العلاقات الثنائية بين البلدين. في كانون الأول 2011، أعطى مجلس الاتحاد الأوروبي المفوضية الولائية لفتح مفاوضات ثنائية مع الأردن وذلك بهدف إنشاء "منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة". رحب فريق العمل بإطلاق العملية التحضيرية في الأسابيع المقبلة، التي من شأنها أن تحدد أيضاً الاحتياجات المحددة التي يتعين معالجتها في كلا الجانبين، وتشجع بدء المفاوضات الجوهرية في أقرب وقت ممكن بعد انتهائها. بين الاجتماع مع مجتمع الأعمال أنه من أجل تسهيل وصول السلع والخدمات الأردنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، لا بد من إعادة النظر في قواعد المنشأ لتلبية قدرات القطاع الصناعي الأردني.

رحب فريق العمل بالتزام الاتحاد الأوروبي بالعمل مع الأردن لزيادة خفض الحواجز التقنية أمام التجارة. وأشار إلى أن العرض للتفاوض وإبرام اتفاقية حول تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية كان مهماً جداً في هذا الوقت لأن الطرفين يسعيان إلى تعميق علاقاتهما التجارية الثنائية. لتعزيز الإطار التشريعي الأردني والبنية التحتية الجيدة، بدأ الأردن في تقريب التشريعات أفقياً في مجالات المعايير والمواصفات وتقييم المطابقة والاعتماد، بالإضافة إلى مراقبة السوق. وعلاوة على ذلك، فقد بدأت فعلاً عملية تقريب التشريعات رأسياً في قطاعات ذات الأولوية وهي المعدات الكهربائية، وأجهزة الغاز واللعب.

رحب فريق العمل أيضاً بالمشاركة النشطة من جانب كبار المديرين التنفيذيين من أوروبا، وشجعهم على استكشاف فرص استثمار محتملة من شأنها تعزيز الروابط بين الاتحاد الأوروبي والأردن. للنقل أهمية خاصة نظراً للحاجة إلى المزيد من التنقل الذي من شأنه تحسين إمكانية الحصول على فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التلاحم بين المناطق. يحظى قطاعا الطاقة والمياه أيضاً بأهمية إستراتيجية في عملية تنمية الأردن. رحب فريق العمل بمساهمة كبار التنفيذيين في هذه القطاعات بغية تشجيع المزيد من الاستثمارات التي تزيد من إمكانية الأردن للوصول إلى مصادر مياه وطاقة آمنة ومستدامة وبأسعار معقولة، وغيرها من الموارد الطبيعية الضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي.

ستبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الأردني وضرورية لضمان تقاسم منافع الازدهار على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. أكد فريق العمل أنه سيتخذ مجموعة من التدابير لتحسين بيئتها التجارية وتهيئة الظروف لتحقيق النمو. وقعت الحكومة الأردنية والاتحاد الأوروبي اتفاقيات تمويل بمناسبة انعقاد اجتماعات فريق العمل لمشروعين جديدين بمساهمة إجمالية من الاتحاد الأوروبي مقدارها 20 مليون يورو، كما تم الالتزام به سابقاً لتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا العام. أحد هذين المشروعين يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الصغيرة، وصاحبات المشاريع خاصة خارج عمان، في حين أن المشروع الآخر يدعم البحث والابتكار ويفيد بشكل خاص الشركات الصغيرة. يعكس هذان المشروعان الأولويات الرئيسية لتعاون الاتحاد الأوروبي مع الأردن، الذي من أهدافه تفجير الطاقات على المستوى المحلي، وإنشاء إطار يوفر حوافز للتنمية المحلية.

## المساعدات المالية والفنية:

علم فريق العمل أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس سوى واحد من الأولويات التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي في تعاونه مع الأردن. يقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الأردن مساعدات فنية ومالية واسعة النطاق، ويوائم الدعم، في روح من الشراكة، مع نمو الأردن وخطط الإصلاح الخاصة به. الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي نفسه، أساساً من خلال أداة الجوار والشراكة الأوروبية، يستهدف بشكل خاص أربعة مجالات معينة هي: الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والعدالة، وتطوير التجارة والمشاريع والاستثمار، واستدامة وشمولية النمو، والبناء والمؤسسي وإصلاح الإدارة العامة.

رصد الاتحاد الأوروبي **223 مليون يورو** للتعاون الثنائي مع الأردن للفترة 2011-2013، وفقاً للبرنامج التأشير الوطني (2011-2013).

من أجل دعم تنفيذ إصلاحات رئيسية في سياق اقتصاد كلي صعب، سيرصد الاتحاد الأوروبي في عام 2012 مبلغاً إضافياً مقداره **70 مليون يورو**، وفقاً لمذكرة آذار 2011، مع تخصيص مبلغ **30 مليون يورو** على الفور، من خلال برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل الجديد. سيركز الدعم على عدد محدود من الأولويات مع التركيز بشكل خاص على الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي (خصوصاً دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدريب المهني).

مخصصات برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل ترفع إجمالي منح الاتحاد الأوروبي الثنائية للأردن للفترة 2011 - 2013 إلى حوالي **300 مليون يورو**.

في عام 2011، بالاتفاق مع الحكومة الأردنية وحسب البرنامج التأشير الوطني (2011-2013)، قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ **111 مليون يورو** بدلاً من **71 مليون يورو** المقررة، من خلال جلب إلى الأمام التزامات مقررة لعام 2013 من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية. سيتم استخدام المخصصات التي جلبت إلى الأمام ومقدارها **40 مليون يورو**، لبرنامجين يستهدفان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**20 مليون يورو**)، ولبرنامج مستمر لدعم الإدارة المالية العامة (**20 مليون يورو**)، وبالتالي زيادة ميزانية البرنامج إلى **65 مليون يورو**.

الأموال الأخرى التي خصصت وتم توقيع اتفاقيات تمويل بشأنها في عام 2011 استهدفت دعم الطاقات المتجددة (**35 مليون يورو**)، وإصلاح التعليم (**23 مليون يورو**)، والحكم الديمقراطي (**10 مليون يورو**)، وتحسين موارد المياه للمجتمعات ذات الدخل المنخفض (**10 مليون يورو**)، ودعم التنمية الاقتصادية المحلية (**5 مليون يورو**)، بالإضافة إلى الدعم المستمر لتنفيذ خطة العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية من خلال تقديم مساعدات فنية ودعم مبادرات توأمة تهدف إلى بناء قدرة الإدارة العامة.

يتم توفير جزء كبير من المساعدة من خلال دعم ميزانية القطاعات، التي يرافقها حوار عال المستوى بشأن السياسات ومساعدات لتحسين إدارة المالية العامة.

يشارك الأردن في مجموعة من البرامج الإقليمية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الشرطة الأورو-متوسطة، والعدالة الأورو-متوسطة، والشباب الأورو-متوسطي، والبرنامج السمعي البصري الأورو-متوسطي، والهجرة الأورو-متوسطة، والتراث الأورو-متوسطي.

بناء قدرات المجتمع المدني هو من أولويات الاتحاد الأوروبي والأردن، حيث تم تخصيص مبلغ **650000 يورو** في عام 2012 لمشاريع في الأردن في إطار مرفق الجوار للمجتمع المدني الجديد. يجري حالياً تنفيذ أكثر من **30 مشروعاً** مع المجتمع المدني، بدعم من خلال الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان وبرنامج الجهات الفاعلة غير الحكومية.

لاحظ فريق العمل أن أكثر من عشر دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي لديها برامج تعاون ثنائية مع الأردن، أو برامج إقليمية تشمل الأردن. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بتنسيق مبادراتهم بشكل وثيق لمصلحة فعالية المعونات وتحقيق أقصى قدر من الفوائد من التعاون.

يتم تقديم الدعم من الدول الأعضاء للأردن من خلال **قروض ميسرة ومنح**، تغطي مجموعة واسعة من القطاعات. تشمل هذه القطاعات البيئة، والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، والمياه والنقل؛ والحكم الرشيد، والإصلاح الدستوري والسياسي، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة ذات الصلة بالتجارة، والسياحة. كما يتم تقديم الدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لقطاعات التعليم والتدريب المهني والتنمية المحلية، وتعزيز المساواة بين الجنسين. سقوف التمويل التعاوني متوفرة أيضا بشكل رئيسي في شكل قروض ميسرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمبلغ إرشادي يصل إلى **1.2 مليار يورو** للفترة 2011 - 2013.

## الاستثمار في الأردن:

يعمل **بنك الاستثمار الأوروبي** حاليا، بالتعاون الوثيق مع السلطات الأردنية، على حزمة واسعة من المشاريع الجديدة التي تم تحديدها بالفعل، مع أنشطة إقراض تقديرية تصل إلى **400 مليون يورو** على مدى العامين القادمين مما يزيد عن ضعف المستوى الحالي من الإقراض السنوي. يعتزم بنك الاستثمار الأوروبي تركيز الجزء الأكبر من أنشطته على مشاريع البنية التحتية الرئيسية (النقل الحضري والسكك الحديدية والطاقة والبيئة والمياه)، والشرائح بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك في قطاع الطاقة المتجددة ومشاريع القطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورأس المال ذو المخاطرة. من أجل الامتثال لمتطلبات الاقتراض من الحكومة الأردنية، فإن المزج مع عناصر المنحة الكبيرة من المفوضية الأوروبية أساسي لتقديم حزمة تمويل أوروبية تنافسية.

بالإضافة إلى المبادرات المالية المختلفة التي ستتاح من قبل المؤسسات المالية الدولية المختلفة، أقر فريق العمل أن المفوضية الأوروبية ستعزز المخصصات المالية ل**مرفق الجوار للاستثمار** (لغاية 100 مليون يورو)، الذي يمكن أن يمول أيضا مشاريع استثمارية في الأردن في شراكة مع القطاع الخاص.

سيكون الأردن، الذي هو الآن عضو كامل العضوية في **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير**، مؤهلا أيضا للحصول على استثمارات البنك مما يساعد على تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية. ومن المتوقع أن يصل الحجم السنوي لاستثمارات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير التي ستبنى على مدى 2-3 سنوات إلى ما يقارب تلك التي تحصل عليها دول مشابهة من حيث الحجم في أوروبا الشرقية، والتي قد تصل إلى 300 مليون يورو، تبعا للاحتياجات والفرص المتاحة في أي سنة من السنوات.

تقوم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والسلطات الأردنية باستكشاف جميع الفرص التي تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجالات الطاقة والنقل.

## تعزيز التواصل بين قطاع الأعمال وعلاقات "الناس بالناس"، والتنقل، وتبادل المعرفة:

بناء على المناقشات المثمرة التي دارت في اجتماع فريق العمل، سيقوم رجال الأعمال الأوروبيون والأردنيون بإقامة **منتدى لتواصل "قطاع الأعمال مع قطاع الأعمال"** من أجل تعزيز العلاقات التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والأردن في المجالات ذات الاهتمام المشترك، من خلال خلق حوار قوي ومستدام وواسع النطاق بين كبار رجال الأعمال. رحب فريق العمل بالتقرير الصادر عن اجتماع رجال الأعمال الذي عقد في اليوم السابق.

من أجل تعزيز التواصل بين **"الناس مع الناس"**، دعا فريق العمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأردن للاستفادة الكاملة من جميع التسهيلات المتوقعة في إطار تشريعاتها القائمة بخصوص التأشيرات لتبسيط شروط وإجراءات إصدار التأشيرات، وخاصة للباحثين والطلاب ورجال الأعمال والمسافرين بصورة متكررة بحسن نية. وسيدعم الاتحاد الأوروبي بشكل كامل هذه العملية عن طريق اتخاذ المبادرات المناسبة، ولا سيما في إطار التعاون المحلي لتأشيرات شنغن.

وعلاوة على ذلك، مع الأخذ في الاعتبار استنتاجات المجلس الأوروبي في 24 حزيران 2011، أكد فريق العمل

على أهمية بدء الاتحاد الأوروبي والأردن دون تأخير حوار حول موضوع الهجرة والتنقل والأمن الذي من شأنه أن يؤدي، بعد صدور قرار المجلس، إلى إبرام شراكة تنقل. ستسافر بعثة بقيادة المديرية العامة للشؤون الداخلية إلى الأردن في الأسابيع المقبلة لإجراء محادثات استكشافية.

يتطلع فريق العمل إلى وضع اللمسات الأخيرة على بروتوكول اتفاقية الشراكة، مما يسمح للأردن المشاركة في برامج الاتحاد. التوقيع على بروتوكول سيكون خطوة هامة أخرى نحو توثيق التعاون والحوار الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والأردن، وبالتالي دعم جهود الإصلاح في الأردن.

سيواصل الاتحاد الأوروبي والأردن الحوار حول مشاركة الأردن في عمل وكالات وبرامج الاتحاد الأوروبي، وسيحددان بصورة مشتركة الأولويات الرئيسية لبذل المزيد من الجهود والدعم.

لقد كان الأردن من الأوائل في منطقة البحر الأبيض المتوسط في استخدام ترتيبات التوأمة منذ عام 2004. أحيط فريق العمل علماً أن هذه الأداة المبنية على تعاون مستهدف بين الإدارات العامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الشقيقة في البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية من أجل تعزيز قدراتها الإدارية والقضائية، كانت فعالة بشكل خاص في مساعدة الإدارة الأردنية في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة وتكييف تشريعاته لتتواءم مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية. لقد أدت التوأمة إلى شركات مهنية دائمة قربت الاتحاد الأوروبي والأردن من بعضهما.

يرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بمشاركة أردنية أقوى في برامجه لتعزيز التبادل في مجال التعليم العالي. لقد قامت 160 جامعة ومؤسسة تدريب بزيارة عمان من أجل رفع مستوى الوعي، وينفذ حالياً 14 مشروعاً ضمن برنامج تيمبوس مع مؤسسات التعليم العالي الأردنية من أجل تحديثها، وذلك أساساً من خلال مشاريع التعاون الجامعي. وسوف يتبع المزيد من المشاريع بفضل تعزيز الميزانية المقررة بمبلغ 6.5 مليون يورو لبلدان جنوب المتوسط في عام 2012. وسيكون الأردن أيضاً من المستفيدين الرئيسيين من المضاعفة الأخيرة لميزانية إيراسموس موندوس لدول جنوب المتوسط، وتسهيل شراكات إضافية بين الجامعات وزيادة تنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من تلك المنطقة.

لاحظ فريق العمل مع القلق محنة عشرات الآلاف من السوريين في الأردن، بعد أن فروا من بلدهم. خصصت المفوضية الأوروبية حتى الآن مبلغ 3 مليون يورو من أجل الإغاثة الإنسانية لضحايا أعمال العنف الجارية في سوريا المقيمين في الأردن. يشيد الاتحاد الأوروبي بالحكومة الأردنية لمحافظةها على الحدود مع سوريا مفتوحة للسماح للسوريين للمرور بحرية، وتوفير السكن للعائلات السورية، وإعداد المخيمات، والسماح لنحو 5500 طفل سوري بحضور المدارس الحكومية الأردنية.

## الاستثمار في المستقبل:

يهدف ضمان متابعة ملموسة للالتزامات وبسبب الحاجة إلى تنسيق أوثق، قرر فريق العمل ما يلي:

- يواصل الاتحاد الأوروبي والحكومة الأردنية اجتماعاتهم بصورة منتظمة لتقييم التقدم وتنفيذ التوصيات المتفق عليها من قبل فريق العمل.

- تقوم الهيئات المشتركة المنشأة بموجب اتفاقية الشراكة برصد ومتابعة تنفيذ توصيات فريق العمل. على وجه الخصوص، من المتوقع أن يتم انعقاد مجلس الشراكة الأوروبية-الأردنية قبل نهاية النصف الأول من عام 2012.

- تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في عام 2013.